بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد آله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين

بقلم: السيد محمد بن السيد علي العلوي

مُفَارَقَةُ الصَبْرِ

رِسَالَةٌ فِي تَحْرِيرِ مَفْهُومِ الجَزَعِ عَلَى الإِمَامِ الحُسَيْنِ (عَلَيهِ السَلَامُ)

مدخلٌ:

أطبقتْ كلمةُ فقهاءِ الطائِفَةِ المنظورة على:

أوّلًا: رفع البأس عن الجزع على أهل البيت (عليهم السلام) بدليل "فعلى الأطائِب"، وعلى خصوص مصيبة السماوات والأرض في الإمام الحسين (عليه السلام) كما هو مفاد بعض الأدلة الخاصَّة.

ثانيًا: استحقاق الأجر عليه، أي على الجزع المخصوص.

وهنا أمور:

الأوّل: معنى الجزع.

"الجَزَعُ نَقِيضُ الصَّبْرِ. جَزِعَ، بالكسر، يَجْزَعُ جَزَعًا، فهو جازع وجَزِعٌ وجَزُعٌ وجَزُوعٌ، وقيل: إذا كثر منه الجَزَعُ، فهو جَزُوعٌ وجُزاعٌ"[1].

وقال في المقاييس: "الجيم والزاء والعين أصلان: أحدهما الانقطاع، والآخر جوهرٌ من الجواهر. فأمّا الأول فيقولون جَزَعْتُ الرّملةَ إذا قطعتَها؛ ومنه: جِزْعُ الوادي، وهو الموضع الذي يَقطعُه من أحد جانبَيه إلى الجانب؛ ويقال هو مُنْعَطَفه. فإنْ كان كذا فلأنّه انقَطع عن الاستواء فانعرج. والجزَع نَقِيض الصّبر، وهو انقطاعُ المُنَّة عن حَمْل ما نزل"[2].

إذا عرفتَ ذلك، فإنَّ الله تعالى يقول: (إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلاَّ الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ دَائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ * وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ * وَالَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ *

---

[1] - لسان العرب – ابن منظور- (جزع)

[2] - معجم مقاييس اللغة – ابن فارس- (جزع)

وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُم بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُوْلَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ)[1].

يظهر للنظر القاصر اقتضاء وجود الإنسان في هذه النشأة، وربَّما غيرها، أن يكون مخلوقًا انفعاليًا ينحصر في حدود الفِعل الواقع ويذهل عمَّا سِواه، فتفزُّ نفسُه ويفقد قلبُه استقراره، ولضبط هذه الطبيعة لا بد له من الإيمان بوجود جهة غيبٍ حكيمة لا تظلم مثقال ذرَّة، ولها في كُلِّ شيءٍ حِكمَة.

إذا أدرك الإنسانُ هذا الإيمان، فإنَّه حينها يحتاج إلى ما يضمن له البقاء عليه، وهذا ما قرَّرته الآيات الكريمة في موضوعات الاستثناء، وهي:

١- الصلاة والمداومة عليها.

٢- إخراج الحقوق المالية الشرعية.

٣- التصديق باليوم الآخر.

٤- الخوف من غضب الله تعالى.

٥- العِفَّة.

٦- حفظ الأمانات والعهود.

٧- القيام بشهادة الحق.

٨- المحافظة على الصلاة.

بمحافظة الإنسان على هذه القيود، يضع نفسه في حالٍ مرضي عند الله تعالى، وعندما يُحقِّقُ في الخارِجِ ما من المفترض أن يكون مضبطًا بهذه القيود، فإنَّه في الواقع يقتطع من وراء الصورة المرضية صورةً غير مرضية أراد الله تعالى لها الدسَّ والحبس تحت سلطان الفضائِل والمحامد.

---

[1] - الآيات من ١٩ إلى ٣٥ من سورة المعارج

إذا وقف النظر على هذا البُعد من المسألة، فإنَّه يقترِب من وعيٍ أكمل بما جاء عن أهل بيت العِصمة (عليهم السلام) في ذمِّ الجزَع والنهي عنه.

عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "إنَّ الصبرَ والبلاءَ يستبقان إلى المؤمن فيأتيه البلاءُ وهو صبور، وإنَّ الجزعَ والبلاءَ يستبقان إلى الكافر فيأتيه البلاءُ وهو جزوع"[1]. فالجزع من صفات الكافِر!

وقد امتنع أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الجزع على رسول الله (صلَّى الله عليه وآله) للنهي الإلهي. قال (عليه السلام) وهو يلي تجهيز رسو ل الله (صلَّى الله عليه وآله): "بأبي أنت وأمي، لقد انقطع بموتِكَ ما لم ينقطع بموت غيرك من النبوة والأنباء وأخبار السماء. خَصَّصْتَ حتَّى صِرتَ مُسَلِيًا عمَّن سِواك، وعَمَمْتَ حتَّى صارَ الناسُ فِيكَ سَواء. ولولا أنك أمرتَ بالصبر ونهيتَ عن الجزع لأنفدنا عليك ماء الشؤون[2]، ولكان الداء مماطلا والكمد محالفا وقلَّا لك، ولكنه ما لا يُمْلَكُ رَدُّهُ ولا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ"[3].

هذا وقد قال (عليه السلام) على قبر رسول الله (صلَّى الله عليه وآله): "إنَّ الصبرَ لجميلٌ إلَّا عنك، وإنَّ الجَزَعَ لقبيحٌ إلَّا عليك، وإنَّ المُصَابَ بِكَ لجليل، وإنَّه قبلك وبعدك لجلل"[4].

والظاهر أنَّ لحبسِ الجزع على رسول الله (صلَّى الله عليه وآله) غاية عظيمة، أرجو أن أُوفَّق لبيانها بعد حين.

الثاني: الجزع في حكم العقل:

يدور حُكمُ العقلِ مَدَارَ الحُسنِ والقُبحِ، فإذا كان أحدهما ذاتيًا كما في العدل والظلم، لم يمكن التفكيك بينهما، فالحسَنُ ذاتًا يبقى حسنًا مطلقًا زمانًا ومكانًا، وكذا القبيح ذاتًا. أمَّا إذا كان لعارِضٍ، فيزول بزواله.

---

[1] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٧٩ - ص ١٤٢

[2] - منابع الدمع من الرأس

[3] - نهج البلاغة - خطب الإمام علي (ع) - ج ٢ - ص ٢٢٨

[4] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٧٩ - ص ١٣٤

تأتي أهمية هذا الأمر الثاني لإصلاح حالة اللبس التي تمنع بعض المؤمنين عن بعض الحقائق والطبيعيات، كما هو الحال في حكم القول المخالف للواقع، وهو ما يُسمَّى (الكذب)؛ فقد ذهب بعضٌ للبناء على ذاتية القبح فيه، ولو كان كذلك لما أمكن التصرُّف فيه لا موضوعًا ولا حكمًا، غير أنَّ الشارع المقدَّس قد تصرَّف في كليهما فعلًا.

١- محمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمَّد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "الكلامُ ثلاثة: صِدْقٌ وكَذِبٌ وإِصْلَاحٌ بين الناسِ.

قال: قيل له: جُعِلْتُ فداك، ما الإصلاحُ بين الناس؟

قال: تَسْمَعُ من الرجُلِ كَلامًا يَبْلُغُه فَتَخْبُث نَفسُهُ، فَتَلْقَاه فَتَقُولُ: سَمِعْتُ من فُلانٍ قَال فِيكَ مِنَ الخَيرِ كَذَا وكَذَا، خِلافَ ما سَمِعْتَ مِنْهُ".[١]

يظهر من هذه الرواية التصرُّف في الموضوع؛ فقد أخرج الإمامُ (عليه السلام) القول المخالف للواقع من تحت عنوان (الكذب)، بل جعله قسيمًا له.

وفي رواية أخرى عن النوَّاس بن سمعان الكُلابي، قال: قال رسولُ اللهِ (صلَّى اللهُ عليه وآله): مالي أراكم تتهافتون في الكذب تهافت الفَرَاشِ في النار؟ كُلُّ الكذِبِ مَكْتُوبٌ كذبًا لا مَحَالة، إلَّا أنْ يَكْذِبَ الرجُلُ في الحرْبِ؛ فإنَّ الحرْبَ خُدْعَةٌ، أو يكون بين رجلين شحناء فيُصلح بينَهُمَا، أو يُحَدِّثَ امرأتَهُ يُرضِيها"[٢].

في هذه الرواية عدَّه كذبًا، ولكنَّه من الكذب الذي رُفِع عنه البأس، وهو تصرُّفٌ في الحكم.

قالوا، كما مرَّ، بأنَّ الجزعَ نقيض الصبر، أي هو رفع المانع الذي يحبس درجة معينة من المشاعر عن الانفلات، وقد أجازه الشارع المقدَّس في موردٍ خاصٍّ جدًّا، بما يُثبِتُ عدمَ قبحه ذاتًا، وبالتالي فهو في حكم العقل راجِعٌ إلى مورده، ليحكم بحسنه أو بقبحه.

---

[١] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ٢ - ص ٣٤١

[٢] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٦٩ - ص ٢٥٤

الثالث: استثناء الجزع على الإمام الحسين (عليه السلام):

عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "كُلُّ الجزع والبكاء مكروه سوى الجزع والبكاء على الحسين (عليه السلام)"[1].

وقال أبو عبد الله الصادق (عليه السلام): "إنَّ البُكاءَ والجزع مكروهٌ للعبد في كل ما جزع، ما خلا البكاء والجزع على الحسين بن علي (عليهما السلام)، فإنَّه فِيه مأجُورٌ"[2].

أمَّا حدود الجزع، فيظهر الإطلاق دون حدٍّ؛ بدليل عامٍّ ما ورد في دعاء الندبة، من قوله (عليه السلام): "فعلى الأطائِبِ من أهل بيت محمَّدٍ وعليٍّ (صلَّى الله عليهما وآلِهِما) فليبكِ البَاكُون، وإيَّاهُم فليندبِ النادِبُون، ولمثلهم فلتُذَر الدموع، وليصرخ الصارِخُون، ويضجّ الضاجُون، ويعجُّ العاجُّون"[3].

وقال الإمامُ الصادقُ (عليه السلام): "ولقد شَقَقْنَ الجيوبَ ولطمنَ الخدُودَ الفَاطِميَّاتُ على الحُسَينِ بن عليٍّ (عليهما السلام)، وعلى مِثلِهِ تُلْطَمُ الخُدُودُ وتُشَقُّ الجُيوبُ"[4].

لا شكَّ في وجود غاياتٍ حكيمةٍ اقتضت استثناء الجزع على الإمام الحسين (عليه السلام)، وقد تظهر إحدَها للنظر القاصر، وهي الإشعار بعدم القيمة لشيءٍ بعد الذي جرى في كربلاء، والوجه في ذلك أنَّ استقامة الإنسان على طريق الهدى المنجي من الهلكة إنَّما هو ليس في غير التمسك بالثقلين المقدَّسين، الكتاب الكريم والعِترة الطاهرة، كما وأنَّه لا فَهم للكتاب دون الأخذ عن العِترة، وعندما استنفر الإنسانُ كلَّ قواه خدمةً لراية إبليس الرجيم، فحارب الثقل الأوَّل بمجاهدة الثاني، أسقط عن نفسه آمال الهداية، فأي قيمة لأي شيءٍ بعد ذلك؟[5]

---

[1] - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج ٣ - ص ٢٨٢

[2] - كامل الزيارات - جعفر بن محمد بن قولويه - ص ٢٠١ - ٢٠٢

[3] - المزار - محمد بن المشهدي - ص ٥٧٨

[4] - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج ٢٢ - ص ٤٠٢

[5] - بحثُ هذا البُعد بشيءٍ من التفصيل في كتاب: (الرواء في التفضيل بين مكَّة وكربلاء)

قال الله تعالى: (قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى)[1].

قال الرسول الأكرم (صلَّى الله عليه وآله): "إنِّي قد تَركتُ فيكم أمرين لن تَضلُّوا بعدي ما إن تمسكتم بهما: كتابَ الله وعِترتي أهل بيتي؛ فإنَّ اللطيفَ الخبيرَ قد عَهِدَ إليَّ أنَّهما لن يَفتَرِقَا حتَّى يَرِدَا عليَّ الحوضَ، كهاتين - وجمع بين مِسْبَحَتَيهِ -، ولا أقول كهاتين - وجمع بين المِسْبَحَةِ والوسطى -؛ فتسبقُ إحداهُما الأُخْرَى، فَتَمَسَّكُوا بِهما لا تَزِلُّوا ولا تَضِلُّوا، ولا تَقَدَّمُوهُم فَتَضلُّوا"[2].

يظهر لي أنَّ من غايات الجزع على الإمام الحسين (عليه السلام) واستحقاق الأجر عليه، الإشعار بالعمق العقائدي للمصيبة، وهنا بيان:

الثالث: الجزع مقولٌ للانفعال، لا الفعل:

تبين رجوع الجزع إلى حالة شعورية قهرية، أُمِر الإنسانُ بحبسها عن التمظهر السلوكي بمختلف أشكاله، فهو ليس فعلًا ابتدائيًا، بل هو انفعالٌ قهري، وإنَّما موضوع الخطاب للمُكلَّف عدم إيجاد المانع، وبالتالي لا يكون الجزع بقرار مُسبق، أي: لا يقول: سوف أذهب لأجزع! فتأمَّل جيّدًا.

قد ينفعل الإنسانُ فيبكي لقصَّة محزنة أو لفاجعة مؤثرة، وهو بكاءٌ عن حالة طبيعية، وكذا لو بكى عند سماعه أو استماعه لما جرى في كربلاء على أبي عبد الله الحسين وآله (عليهم السلام) وأصحابه (رضوان الله تعالى عليهم)، وهذا أمرٌ جيّدٌ ومطلوبٌ، بل هو ممَّا وعد الله تعالى عليه الثواب العظيم.

قال الإمام الرضا (عليه السلام): "فَعَلَى مِثلِ الحُسَينِ فَليَبك البَاكُونَ؛ فإنَّ البُكَاءَ عليه يَحطُّ الذنوبَ العِظَامَ"[3].

---

[1] - الآية ١٢٢ من سورة طه

[2] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ٢ - ص ٤١٥

[3] - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج ١٤ - ص ٥٠٤

ولكن ليس هذا ما رُفِعَ عنه البأس؛ إذ أنَّ ما يظهر للنظر القاصر رجوع الجزع على الإمام الحسين (عليه السلام) لأحد أمرين رئيسيين:

الأوَّل:

التسليم الحقيقي والواقعي التام لله تعالى والنبي الأكرم والعِترة الطاهرة (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين)، وهو تسليم إيمان العجائز الذي لا تشوبه شائبة شكٍّ على الإطلاق، كما كان عليه الكثير من الآباء والأجداد الذين لا يحتملون صبرًا عن الافتجاع بمجرد ذكر اسم الإمام الحسين (عليه السلام).

الثاني:

الإمساك العلمي الحقيقي والواقعي بزمام المسائل العقائدية ومحورية ولاية أهل البيت (عليهم السلام) في المعرفة من جهة، وفي الخطاب التشريعي من جهة أخرى.

عن زرارة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "بُنِيَ الإسلامُ على خمسَةِ أشياء: على الصلاةِ، والزكاةِ، والحجِّ، والصومِ، والوَلايَةِ.

قال زرارةُ: فأي ذلك أفضل؟

فقال (عليه السلام): الوَلايَةُ أفْضَلَهُنَّ؛ لأنَّها مفْتَاحَهُنَّ، والوالي هُوَ الدليلُ عَليهنَّ"[1].

في وقوع ضمير الفصل متوسطًا بين المبتدأ والخبر بحث عميق طويل الذيول، من أجلِّ ثمراته فقدان العبادات لموضوعيتها ما لم تكن عن دليلها الخاص المنحصر، وهو الولي المعصوم (عليه السلام)، ومن هذا يظهر انهدام الإنسان وضياعه في تيهٍ عظيم عند فقدانه الدليل على الله تعالى وشعائره الحقَّة.

[1] - المحاسن - أحمد بن محمد بن خالد البرقي - ج ١ - ص ٢٨٦

إذا استندت مظاهر الجزع إلى هذا العمق العقائدي، فهو الجزع المُستثنى الذي وعد الله تعالى عليه الأجر، وتظهر عظمته في مجرد استثنائه برفع البأس عنه.

قد يُقال: وعد الله تعالى عظيمَ الأجر على (التباكي)، فلِمَ لا يكونُ حكمُ (فِعل) الجزع حُكمَ التباكي؟

فيُقال: ليس التباكي تمثيل البكاء، بل هو طلبه بتصور الواقعة وما شابه من محاولات الظهور بمظهر الحزن والثكل، لا تمثيلًا وتصنُّعًا، بل طلبًا ورجاءً. فلا يَرِدُ ما قيل.

لا تخفى ثمرة ما تقدَّم، وقد ألخصها في التالي:

أوَّلًا:

اقتضاء إحياء أمر أهل البيت (عليهم السلام) لرفع المستوى العلمي والمعرفي العقائدي عند شيعتهم (أعزَّهم الله) بما ينتهي إلى ما مرَّ من جزعٍ حقيقي يستند إلى معارِف عالية.

ثانيًا:

الفصل الفقهي بين الإباحة والاستحباب بالنسبة لبعض مظاهر الإحياء.

ثالثًا:

إجراء أصل الإباحة في بعض مظاهر الإحياء، فيعمُّ غيرها ما لم يرد دليل بالمنع أو التخصيص أو ما شابه.

رابعًا:

رجحان مراجعة الاستدلال على القول باستحباب ما يقع من المؤمنين تحت مقولة (الفعل) بما وقع من المعصومين (عليهم السلام) أو ما وقع تكوينًا تحت مقولة (الانفعال)، وهي مراجعة لا تسلب الفعل صحته، بل قد يثبت له الاستحباب بأدلة أخرى، وإن لا، فقد يبقى تحت عنوان الإباحة.

الرابع: الجهة التي عرض عليها الأجر:

أمر الله تعالى العبدَ بالصبر، وجعله ممَّا لا يصلح أمرُ المسلم بدونه، فعن داود بن سرحان قال: رأيتُ أبا عبد الله (عليه السلام) يكيل تَمْرًا بيدِهِ. فقلتُ: جُعلتُ فداكَ، لو أمرتَ بعضَ وِلدِكَ أو بعضَ مَوَاليكَ فَيَكفِيكَ.

فقال (عليه السلام): يا داود، إنَّه لا يُصْلِحُ المرءَ المُسْلمَ إلا ثَلاثةٌ: التَفَقُّهُ في الدينِ، والصبرُ على النَائِبَةِ، وحُسنُ التَقديرِ في المعِيشَةِ"[1].

ويكفي في المقام ما ثبتَ من الأمر بالصبر، والصبر فِعْلٌ إيجَادِيٌّ لحبس الجزع النفسي عن الظهور على صفحات السلوك، والجزع كلّي مُشكِّك، وليس بالضرورة أن يكون في صورة انفلات مشاعري عصبي، بل يمكن ظهوره في بعض الموارد رفضًا للواقع وتمردًا عليه دون إحداث ضجيج أو ما شابه، ويمكن في موارد أخرى أن يظهر في سلوك الانكفاء والكآبة وما شابه.

عن مسمع بن عبد الملك كردين البصري، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا مسمع، أنت من أهل العراق، أما تأتي قبر الحسين (عليه السلام)؟

قلتُ: لا؛ أنا رجلٌ مشهورٌ عند أهل البصرة، وعندنا من يَتَّبِع هَوَى هذا الخليفة، وعدونا كثيرٌ من أهل القبائل من النُصَّابِ وغيرِهم، ولستُ آمنهم أن يرفعوا حالي عند ولد سليمان فيمثلون بي.

قال لي: أفما تذكر ما صُنِعَ بِهِ (بالحسين عليه السلام)؟

قلتُ: نعم.

قال (عليه السلام): فتجزع؟

قلتُ: إي واللهِ، وأستَعبِرُ لذلك حتَّى يَرَى أهلي أثَرَ ذلك عليَّ، فأمتَنِعُ من الطعام حتَّى يستبين ذلك في وجهي.

---

[1] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ٥ - ص ٨٧

قال (عليه السلام): رحمَ اللهُ دمعتك، أما إنَّك من الذين يُعدُّونَ من أهلِ الجَزَعِ لنا، والذين يفرحون لفرحنا ويحزنون لحزننا، ويخافون لخوفنا ويأمنون إذا آمنا. أما إنَّك سَتَرَى عند موتك حضور آبائي لك ووصيتهم ملك الموت بك وما يلقونك به من البشارة أفضل، وملك الموت أرَقُّ عليك وأشدُّ رحمةً لك من الأمِّ الشفيقة على ولدها"[1].

هذا مظهر من مظاهر الجزع الذي وعد الله تعالى عليه الأجر والثواب، وهو ليس من نوع الضجيج والعويل واللطم وما شابه، ويدل على ذلك تأخر الاستعبار عن الجزع، كما وأنَّ الجَزِعَ صِراخًا وعويلًا لا يُسأل عن طعام أو شراب، وتصريح البصري بامتناعه عن الطعام دالٌّ على هذا المظهر من مظاهر الجزع.

يتحصل من ذلك أنَّ الصبر المأمور به عند النوائب هو حبس الجزع الذي يُعدُّ علامةً على خروج العبد عن سمتِ المؤمنين المُسلِّمين لأمر الله تعالى، وليس من ذلك البكاء، كما وليس منه ما زاد بقليل عند فقد أبٍ أو أمٍّ أو ابنٍ، وإنَّما الأمر بحبس ما يتجاوز المعروف بين الأسوياء عمومًا، والمؤمنين بشكل خاص.

إذا أجاز الشارع المُقدَّسُ الجزعَ على الإمام الحسين (عليه السلام)، ووعد على أجرًا، فإنَّه في الواقع يرفع عن العبد التكليف بالحبس، فتكون الحالة راجعة إلى أمر عدمي، وهو عدم الحبس.

بذلك، يكون الأجر عارضًا على ما هو أعم من الفعل المستحب وغيره. فتأمَّل.

١٠ صفر ١٤٤٠ للهجرة
البحرين المحروسة

[1] -كامل الزيارات - جعفر بن محمد بن قولويه - ص ٢٠٣ - ٢٠٤